

Distr.: General
8 December 2009
Arabic
Original: English/French

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٦٢٣٣ المعقودة في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، أدلى رئيس مجلس الأمن باسم المجلس بالبيان التالي فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون ”السلام والأمن في أفريقيا“:

”يؤكد مجلس الأمن مجددا مسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

”ويلاحظ مجلس الأمن مع القلق التهديدات الخطيرة التي يسببها في بعض الحالات الاتجار بالمخدرات وما يتصل به من جريمة منظمة عبر وطنية للأمن الدولي في مناطق مختلفة من العالم، بما في ذلك في أفريقيا. كما أن الارتباط المتزايد، في بعض الحالات، بين الاتجار بالمخدرات وتمويل الإرهاب، هو أيضا مصدر قلق متزايد.

”ويشدد مجلس الأمن على أهمية تعزيز التعاون عبر الإقليمي والدولي الذي يستند إلى المسؤولية العامة والمشتركة عن التصدي لمشكلة المخدرات العالمية وما يتصل بها من أنشطة إجرامية، والذي يدعم المنظمات والآليات الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة، تحقيقا لمقاصد منها تعزيز سيادة القانون.

”ويقر مجلس الأمن بأهمية الإجراءات التي تتخذها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة المخدرات ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وغيرها من أجهزة ووكالات الأمم المتحدة المعنية في مجابهة العديد من المخاطر الأمنية الناجمة عن الاتجار بالمخدرات في العديد من البلدان والمناطق، ومن بينها أفريقيا. ويشجعها المجلس على اتخاذ مزيد من الإجراءات في هذا الصدد.

”ويشدد مجلس الأمن على الحاجة إلى تحسين تنسيق الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة، بما في ذلك التعاون مع الإنتربول، بغية تعزيز فعالية الجهود الدولية المبذولة في مكافحة الاتجار بالمخدرات على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي

للتصدي لهذا التحدي العالمي على نحو أكثر شمولا وفقا لمبدأ المسؤولية العامة والمشتركة.

"ويؤكد مجلس الأمن مجددا في هذا الصدد، ويثني، على العمل المهم الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة ، ويشدد على الحاجة إلى قدرات كافية لدعم الجهود الوطنية.

"ويدعو مجلس الأمن الأمين العام إلى النظر في تعميم مسألة الاتجار بالمخدرات كأحد العوامل التي تراعى لدى وضع استراتيجيات منع نشوب النزاعات، لدى تحليل تلك النزاعات، وتقييم البعثات المتكاملة ووضع الخطط لها، ودعم بناء السلام.

"ويشجع مجلس الأمن الدول على الوفاء بالتزاماتها بمكافحة الاتجار بالمخدرات وغيره من أشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وعلى النظر في الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، ولا سيما اتفاقيات الأمم المتحدة الثلاث المتعلقة بالمخدرات، وعلى التحقيق مع الأشخاص والكيانات المسؤولة عن الاتجار بالمخدرات وما يتصل به من جرائم ومقاضاتهم، حسب الاقتضاء، بما يتفق مع حقوق الإنسان الدولية ومعايير المحاكمة العادلة.

"ويقر مجلس الأمن بالإسهام المهم الذي تقدمه الدول والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في التصدي للاتجار بالمخدرات بجميع جوانبه، ويشجعها على تبادل أفضل الممارسات، فضلا عن المعلومات المتعلقة بشبكات الاتجار غير المشروع بالمخدرات.

"ويقر مجلس الأمن أيضا بالإسهام المهم الذي يقدمه المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرون في التصدي للاتجار بالمخدرات على نحو شامل.

"ويدعو مجلس الأمن المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة إلى تعزيز تعاونهما مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات، بما في ذلك في أفريقيا.

"ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يقدم، حسب الاقتضاء، مزيدا من المعلومات عن الاتجار بالمخدرات وما يتصل به من مسائل، في الحالات التي يحتمل فيها أن يؤدي ذلك الاتجار إلى تهديد السلام والأمن الدوليين أو إلى تفاقم خطر يتهددهما بالفعل.